

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٩١

الناس والأموال

جدولة شيطانية

احتفظ بخطابلات لإحصر لها ثانيني يوميا من مواطنين لقدوا اللقمة في سوق المال. لتعثر استرداد حقوقهم. وقد تساولت هذا الموضوع أكثر من مرة. إلا أن بعض هذه الخطابات التهمتني بأنني ألد سلتمت الكلام. وفقدت حملي للفضيلتهم... والحقيقة أنني مسلتمت المناقشة وما فقدت حملي لهذه القضية لأنها تتصل بمئات الآلاف من المواطنين. وبالتالي فهي قضية رأي عام. ولكن المهم أن لجهزة التولية بالرغم من انارة هذه القضية على كل المستويات إلا أنها مازالت لا ترد وإذا وعدت أخلفت. وتفضل في معظم الأحوال الصمت. واحذر الناس في تفسير ذلك الصمت الرهيب.

مواطنون يعملون في الإمارات العربية يقولون انهم اكتتبوا منذ نحو ١٤ عاما في اسهم شركة ابن سينا للعلاج والخدمات الطبية والاكتتاب بالدولار. ومنذ هذا التاريخ لم تقم الشركة بصرف أي عائد ويخشون أن تكون الشركة قد اعتبرت هذا الاكتتاب بمثابة تبرع منهم.

شركة اجيبكو (المصرية للدواجن) لم تصرف أي عائد منذ ٤ سنوات وتتجاهل خطابات المكتتبين المتكررة ولايصرف المدخرون مصير أموالهم.

تحت عباءة قانون تلقى الاموال قامت شركات تلقى الاموال بإصدار صكوك ثم جدولتها بطريقة شيطانية بحيث يحصلون على حوالي ٧٠٪ من مستحقاتهم في الحام الأخير للصك ورضى الناس بهم، ولكن شركات توظيف الاموال لم ينصلح حالها.. فتشريف لم يصدر ميزات حتى الآن وهيئة سوق المال تقول انها كتبت اليه بأنه مخالف للقانون.. فهو لم يصدر الميزانية ويتعثر في دفع الأقساط. وغير ملتزم ببرنامج سداد الاقساط بالرغم من تلك الجدولة الشيطانية التي اقرتها هيئة سوق المال أما شركة المسعد فقد ماظلت في سداد صكوك يونيو ١٩٩١ للمودعين ولم تصرفها حتى الآن. وفي نفس الوقت تعلن عن اصدار صكوك جديدة. وتصرف ارباحها فوراً في الشهر التالي ويواقع ٢٢.٥٪ اليس هذا غريباً وعجيباً. فمن أين تأتي الشركة بالعائد في الشهر التالي.

الناس يتساءلون لماذا لا يتحرك المسئولون على جميع المستويات رغم ما يكتب في الصحف باعتبار انها مشكلة جماهيرية؟

لماذا توفد أيضا صرف الأرباح بالرغم من أن المال يستثمر وقطعا له عائد. وهو من حق أصحاب هذه الاموال؟ وتلك قضية أخرى سوف تبدو مشكلتها وقت صدور ميزانيات هذه الشركات وقد يتعمد عدم ظهور أرباح بها عموما أن هيئة سوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات لقطعا سيكونون هم حراسا لأصحاب الاموال من أي تلاعب في الميزانيات ومن المضحك المبكى أن شركات توظيف الاموال التي وفقت اوضاعها. تغير تعثر اوضاعها وعدم انتظامها في السداد او تحديق أرباح يعود الى اثار حرب الخليج علما بأن حرب الخليج بدأت عام ١٩٩٠. وهم لم يصرفوا ارباحا قبل حرب الخليج بنحو ٣ سنوات. هذه اقوال الناس في خطباتهم التي لا تنتهي يوميا ولو كتبت اسماؤهم لاحلت مساحة العمود كله دون ذكر الموضوع نفسه.

منذ أيام نشر بالصفحة الاقتصادية ان عضوا بمجلس الشعب قدم طلب استجواب للحكومة حول وضع شركات توظيف الاموال التي وفقت اوضاعها. ونحن ننتظر من الحكومة أن ترد على طالب الاستجواب بحقيقة الموقف فقد تعودنا من الحكومة الاتخفي شيئا. ومطلوب من مقدم الاستجواب أن يجاور الحكومة حتى يلف على حقيقة ذلك الصمت من كل أجهزة الدولة في مواجهة متركبه شركات توظيف الاموال في حق المواطنين بل في حق سوق المال كلها.

إذا تدخلت الحكومة بقوة ويحزم لحل مشكلة سوق المال وشركات توظيف الاموال اللائمة فهو البداية لتنشيط سوق المال في المستقبل.

عبد الرحمن عقل